Document: EB 2012/107/R.22
Agenda: 9(d)(i)
Date: 31 October 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح من صندوق غزة والضفة الغربية الذي أنشأه الصندوق من أجل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

عبد الكريم سما
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2500 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.sma@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه من صندوق غزة والضفة الغربية الذي أنشأه الصندوق لمنظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية) من أجل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة، كما هو وارد في الفقرة 13.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه من صندوق غزة والضفة الغربية الذي أنشأه الصندوق من أجل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

أولا – الخلفية

1- في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في فبراير/شباط 1998، وافق مجلس محافظي الصندوق على إنشاء صندوق غزة والضفة الغربية، لاستخدامه من أجل تقديم المساعدة المالية للمشروعات المنفذة في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية (القرار 107/د–21). وكانت هذه المساعدة ستقدم في شكل قروض ومنح، وفقا لقواعد الصندوق ولوائحه ومبادئه التوجيهية وإجراءاته. وقد نص القرار على تمويل صندوق غزة والضفة الغربية من الموارد العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومساهمات أخرى، وأذن للمجلس التنفيذي بالبت من وقت إلى آخر في الحد الأقصى لقيمة الموارد التي يمكن أن يستحوذ عليها صندوق غزة والضفة الغربية. كما نص القرار على أن يظل صندوق غزة والضفة الغربية فعالا إما حتى تاريخ حصول غزة والضفة الغربية على عضوية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو حتى يطرح رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اقتراحا بإغلاق الصندوق، وحينئذ يبت المجلس التنفيذي في كيفية التصرف في موارد صندوق غزة والضفة الغربية.

2- وفي 23 أبريل/نيسان 1998، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على قرض قدره 5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية، بشروط تيسيرية للغاية، من أجل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة في محافظات جنين ونابلس ورام الله وطولكرم في الضفة الغربية.

3- في دورته الخامسة والتسعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2008، سمح المجلس التنفيذي بإغلاق حساب قرض برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة، مع التأكيد على إبقائه على الرصيد غير المصروف منه (أي 3.287 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي تقريبا) في صندوق غزة والضفة الغربية. وقد أُتيح هذا الرصيد لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنحة (لصالح السلطة الفلسطينية) لتمويل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة. وتم توقيع اتفاقية التمويل بالمنحة

بتاريخ 1 أبريل/نيسان 2009، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 26 يوليو/تموز 2010. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج 5.73 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. وأما مصادر التمويل فهي الصندوق (بما يعادل 3.29 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو حوالي 4.98 مليون دولار أمريكي) والمستفيدون (0.75 مليون دولار أمريكي). ويخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق.

4- في دورته السابعة والتسعين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2009، وافق المجلس التنفيذي على تحويل الرصيد الصافي المستحق بموجب المرحلة الثانية من مشروع إعادة الإعمار والتنمية في غزة والضفة الغربية إلى صندوق غزة والضفة الغربية لاستخدامه لاحقاً تبعا لأحكام القرار 107/د–21. وتصل هذه الموارد المالية إلى ما يعادل 1.942 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 2.99 مليون دولار أمريكي.

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج

5- الهدف الأولي من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة هو تحسين دخول ومستويات معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تعزيز إنتاجيتهم عبر تنمية وإدارة موارد المياه والأراضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعم البرنامج ما يلي: (1) استصلاح الأراضي وتحسينها (بما في ذلك بناء المصاطب والأسوار وخزانات المياه وطرق الوصول)؛ (2) تحسين إنتاجية المحاصيل؛ (3) صندوق ائتماني؛ (4) إدارة البرنامج والدعم المؤسسي. وتتضمن منطقة البرنامج نحو 260 قرية يبلغ عدد سكانها حوالي 000 593 نسمة يعيشون على مساحة يبلغ مجموعها 400 2 كم^2 في محافظات جنين، ونابلس، ورام الله، وطولكرم في الضفة الغربية.

6- وعلى وجه العموم، فإن وزارة الزراعة (بالشراكة مع ست منظمات غير حكومية) قد أحرزت تقدما مرضيا في تنفيذ مكون استصلاح الأراضي وتحسينها. وتمت زراعة أشجار الزيتون والأشجار المثمرة، وبُنيت المصاطب وخزانات المياه وطرق الوصل في ست قرى. ومنذ إطلاق مرحلة المنحة في البرنامج في أواخر عام 2010، تم تحسين ما مجموعه 140 1 دونما من الأراضي (الدونم يساوي حوالي ألف متر مربع) بما يفيد بصورة مباشرة 411 أسرة (22.5 بالمائة منها أسر تترأسها النساء)، وتوفير فرص العمالة للقوى العاملة المحلية. إضافة إلى ذلك، فقد تم بناء ما مجموعه 483 47 متراً مربعاً من الجدران الاستنادية، و800 7 متر مكعب من خزانات المياه، و10.6 كيلومتر من الطرق الريفية. وتحولت الأراضي المحسنة إلى بساتين من خلال زراعة أكثر من 000 37 غرسة (379 21 منها من غراس الزيتون والباقي من غراس الأشجار المثمرة و500 15 غرسة زعتر).

7- وحتى تاريخه، لم تتخذ أية إجراءات لتنفيذ مكون الائتمان، ويعود السبب في ذلك أساساً إلى اتفاقية تمويل المنحة القائمة والتي تنص على تقسيم البرنامج إلى مرحلتين طول الواحدة منها 18 شهرا (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية على التوالي) وتنفيذ الأنشطة الواردة ضمن مكون الصندوق الائتماني في المرحلة الثانية أساسا بعد استعراض منتصف المدة. جرى الاستعراض في أوائل شهر سبتمبر/أيلول وأثبت من جديد أهمية الانخراط في إيصال الائتمان الصغري للمستفيدين من البرنامج. علاوة على ذلك، ونتيجة لاستعراض منتصف المدة، أرسيت شراكة جديدة تنطوي على تمويل مشترك بما مقداره 3.29 مليون دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، دعما لتنفيذ مكون الائتمان.

المسوغات

8- طلبت السلطة الفلسطينية مؤخرا، من خلال وزير الزراعة، رسميا مساعدة الصندوق لتمكينها من توسيع نطاق مكون استصلاح الأراضي وتحسينها. وتعتبر مساعدة الصندوق للسلطة الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف ملائمة لسببين رئيسيين، أولهما التقدم الإجمالي المحرز في التنفيذ وما رافقه من معدل صرف عال (حوالي 155 بالمائة)، بموجب مكون استصلاح الأراضي وتحسينها، مما يعتبر أمرا مرضيا. فقد تم استخدام الموارد المخصصة بموجب المكون المذكور آنفا بأكملها في الوقت الذي وصل فيه المشروع إلى منتصف المدة. ثانيهما أن توفير الموارد التكميلية من الصندوق من شأنه أن يسهم في زيادة دخول ومستويات معيشة صغار المزارعين في المنطقة المستهدفة بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف، وضمن الإطار الزمني القصير نسبيا. ونظرا لما ورد أعلاه، فقد أوصت بعثة استعراض منتصف المدة التي أوفدت إلى الضفة الغربية في سبتمبر/أيلول 2012، وبشدة، أن ينظر الصندوق في تقديم موارد منحة إضافية للسلطة الفلسطينية لتوسيع نطاق أنشطة استصلاح الأراضي.

ثالثا – التمويل التكميلي المقترح

9- سيتم التمويل التكميلي من خلال صندوق غزة والضفة الغربية الذي يوجد بحوزته حاليا رصيد متوفر قدره 2.99 مليون دولار أمريكي. وأما التمويل التكميلي فسيقود إلى الزيادات التالية: سيتم توسيع الأراضي المحسنة بحدود 300 بالمائة من 140 1 إلى 440 3 دونما؛ وسترتفع طاقة الخزانات بحدود 340 بالمائة، من 800 7 إلى 400 26 متر مكعب؛ أما الجدران الاستنادية فستزيد بحدود 336 بالمائة، من 500 47 إلى 500 162 متر مكعب؛ وستزداد الطرق الريفية بحدود 190 بالمائة، من 10.6 كم إلى 21.6 كم؛ وسينمو عدد الأسر المستفيدة بحدود 205 بالمائة، من 600 إلى 230 1 أسرة في 29 قرية. إضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء ما يقدر بـ 118 كم من الأسوار، وسيتم زرع حوالي 000 57 غرسة. وسيمكّن التمويل التكميلي المجموعة المستهدفة من تحسين الأمن الغذائي ودخل الأسر وظروف معيشتها، وسيعزز من التأثير السياساتي للبرنامج على مستوى المحافظة والمستوى الوطني. كذلك فإنه سيسمح بزيادة التركيز على تحديد أفضل الممارسات والمنتجات المعرفية لتطبيق أوسع لها في الأراضي الفلسطينية.

رابعا – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

10- بعد موافقة المجلس التنفيذي، ستعدّل اتفاقية التمويل الحالية لتعكس التمويل التكميلي. وستتضمن التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية التمويل مراجعة تخصيص حصيلة المنحة لتشمل التمويل التكميلي. وستظل منطقة البرنامج، وأهدافه، واستراتيجيته، والمجموعة المستهدفة منه، وترتيبات تنفيذه كما هي على النحو المنصوص عليه في تقرير تصميم البرنامج واتفاقية القرض. ويرد تدفق الأموال والتوريد وطرائق التعاقد والصرف والحسابات المالية والمراجعة والإبلاغ المالي في اتفاقية المنحة الخاصة بالبرنامج، في حين سيبقى الكتيب التشغيلي للبرنامج صالحا وقابلا للتطبيق فيما يتعلق بالموارد الإضافية. وتشتمل التعديلات الرئيسية المقترح إدخالها على اتفاقية التمويل على ما يلي:

(أ) توفير التمويل التكميلي لمكون استصلاح الأراضي وتحسينها؛

(ب) إعادة تخصيص أموال المنحة على جميع فئات الإنفاق، بما يتفق مع تصميم البرنامج المصادق عليه، لأنشطة الاستثمار التي يوجد عليها طلب كبير من أصحاب الحيازات الصغيرة، وهي أساسا لتعزيز استصلاح الأراضي وتحسينها، وتقوية وتوسيع فرص الوصول إلى الائتمان، وبخاصة التمويل الصغري، بهدف الترويج للمشروعات في المزرعة وخارجها وللمبادرات المدرة للدخل؛

(ج) تمديد تاريخ استكمال البرنامج وإغلاقه بحدود سنتين حتى 30 سبتمبر/أيلول 2015 و31 مارس/آذار 2016، على التوالي.

خامسا – التكاليف الإجمالية للبرنامج وتمويله

11- إذا أخذنا بعين الاعتبار المنحة التكميلية وموارد التمويل المشترك، ستصل التكلفة الإجمالية المعدلة للبرنامج إلى 13.9 مليون دولار أمريكي (من 5.73 مليون دولار أمريكي) على مدى 5 سنوات، أي بزيادة قدرها 243.5 بالمائة. وأما مصادر التمويل فهي: (1) الصندوق بمنحة أصلية قيمتها 3.29 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل 4.98 مليون دولار أمريكي تقريبا (33.70 بالمائة)؛ ومنحة تكميلية بحدود 1.942 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل 2.99 مليون دولار أمريكي (21.51 بالمائة)؛ (2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بمساهمة قيمتها 3.29 مليون دولار أمريكي (23.58 بالمائة)؛ (3) مؤسسات التمويل الصغري بمساهمة قيمتها 0.87 مليون دولار أمريكي (5.59 بالمائة)؛ (4) المستفيدون من البرنامج بمساهمة قيمتها 1.90 مليون دولار أمريكي (13.62 بالمائة).

12- سيعكس الجدول الثاني من اتفاقية التمويل المعدلة، كما هو وارد في الجدول أدناه، التغيرات في المبالغ المخصصة لفئات الإنفاق في المنحة الأصلية. وسيتم تخصيص تمويل المنحة التكميلية بما يعادل 1.94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل 2.99 مليون دولار أمريكي للفئة الثانية – الأشغال المدنية.

توصيف الفئة	تخصيص منحة البرنامج	منحة الصندوق التكميلية (وحدات حقوق سحب خاصة إشارية)	القيمة بعد إعادة التخصيص باستخدام منحة تكميلية إضافية بما يعادل 1.94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا	النسبة المئوية للنفقات المؤهلة (صافي الضرائب)
أولا– المركبات والمعدات والسلع	50 000		43 300	100
ثانيا– الأشغال المدنية	750 000	1 942 000	3 164 500	100
ثالثا– التدريب، والمساعدة التقنية، والإطلاع والدراسات	280 000		167 000	100
رابعا–(أ) الائتمان الإضافي – الصندوق الائتماني	1 500 000		1 693 000	100
رابعا–(ب) الائتمان الإضافي – مخاطر الائتمان	300 000			100
خامسا– التكاليف التشغيلية الإضافية	90 000		160 849	100
سادسا– مبالغ غير مخصصة	316 649		–	
الإجمالي	**3 286 649**	**1 942 000**	**5 228 649**	

سادسا – التوصية

13- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى السلطة الفلسطينية منحة تكميلية بعملات متنوعة تعادل قيمتها حوالي 1.942 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (000 942 1 وحدة حقوق سحب خاصة) من صندوق غزة والضفة الغربية الذي أنشأه الصندوق، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين في ديسمبر/كانون الأول 2008.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية